

وينعقد النكاح بشهادة اعميين عندنا خلافا للشافعي رضي الله
تعالى عنهما لان البشروط لاظهار النكاح وعندنا بصلوات هديتس
بشرط وفي الصيغة ولا ينعقد النكاح بشهادة الناصيين الذين
لا يسمعون كلام المتعاقدين ولا يصحون وذكرنا لصانين هما
الا سبجاني والسعداني رحمه الله تعالى ان النكاح ينعقد بشهادة
الا صميين ونصر العقدي رضي الله عنهما في سماع الشهود وكلام المتعاقدين
هو بشرط لان عقاد النكاح اولا فقالا يختلف في فعل بعضهم ليس
بشروط وانما حضرتهما فقط فينعقد النكاح بشهادة الا صميين وقال
بعضهم لا بد من السماع لحطاب المتعاقدين فلا ينعقد بشهادة
الا صميين ونصر العقدي رضي الله عنهما في سماع الشهود وكلام المتعاقدين
لا بد منه وبه ناخذ وفي المحيط رجل تزوج امرأة محض السكار يروي
يعرفون ان النكاح عندهم لم يذكر ونرى ما صحوا العقاد النكاح لان
هذا النكاح عقاد محض في الشهود وفي البرازية لقتت المرأة بالعربية
تزوجت بنفس من فلان ولا تعرفه وقال فلان بعد كلامها قبلت
والشهود يعاينون ذلك ولا يعلمون صح النكاح قال في المصاب
اسم كتاب وعليه الفتوي وفي النوادر رجل وامرأة اقربا النكاح
بين وربي شاهدين فقال الرجل هذه امرأتي وقال للمرأة هذا
زوجي فانه لا يصح النكاح ما لم يصد العقد بحضورهما وعنده الفتوي
وفي فتاوي قاضي خان رجل ربت واحدة اسمها عاتش فقال
الاب وقت العقد تزوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح
بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فبطل العقد فقال الاب تزوجتك

بنتي

بنتي فاطمة هذه غلطا وشارا الى ما يشبهه وغلط في اسمها فقال
الزوج قبلت جائز في الخلاصة ابوالصغيرة اذا قال
تزوجت بنتي فلان من فلان بكذا وقال والد الزوج قبلت
ذلك لا يعني ولم يستم الابن اقول عرفت زبوني ان كان للابن
او اكثر لا يجوز وان كان للابن واحد صح ولو ذكر ابو اذ است اسم
الابن وقال تزوجت بنتي فلان فقال ابو الابن قبلت صح
العقد وان لم يقل قبلت للابن ولو قال قبلت لاجل ابني صح العقد
وان لم يقل قبلت للابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جائزا ايضا
وان لم يسمه ان كان له اب واحد جائزا وان كان للابن الا بزوج كما
ذكرنا وفي المحيط لو قال تزوجت ابنتي منك ولم يذكر علي هذا
اللفظ وله بنت واحدة جائز وان كان له بنتان اسم الكبرى
عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال تزوجت بنتي فاطمة منك علي
كذا العقاد النكاح علي الصغرى وان كان يوجد تزوج الكبرى
ولو قال تزوجت بنتي الكبرى فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح علي
احدهما امرأة لها اسمان اسم سميت به في الصغير واسم سميت به
في الكبير وغلبت اسم الصغير عليها يعني اذا صار معروفه بهذا الاسم
فانها تزوج في الاسم الذي في الكبر والامام المحقق ظهر الدين
مرجعه تعالى قال لا يصح الجمع بين الاسمين وذكر في البرازية
رجل له بنتان من زوجة وعين من زوجة فقال عند الشهود تزوجت
بنتي منك بكذا ولم يسم اسمها وقال مخاطب قبلت صح ونصرف
الي الظاهر ان اجاب المحقق صاحب الهداية في امرأة تزوجت

وقيل لم يثنان تزوجت
قال ابوها تزوجت بنتي الفرض النكاح